أنباء مصرية

«العاصمة الإدارية من بين 20 مدينة ذكية نُشيّدها لتقليل الانبعاثات»

السيسي: نحتاج إلى 800 مليار دولار سنوياً لمواجهة تغير المناخ

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن مصر من أولى الدول التي وضعت استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة، مشيرا إلى أن منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي يؤكد ضرورة التكيف مع آثار تغير المناخ التي ما زالت تعاني من نقص في التمويل.

وشدد الرئيس السيسي، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للمنتدى الذي انطلقت فعالياته امس بالعاصمة الإدارية الجديدة، على أهمية قضية المناخ في فكر العالم والتي أضحت على رأس أولويات أجندة التنمية البشرية.

وقال «إن 20 دولة مسؤولة عن 80٪ من آثار التغيرات المناخية، ولذلك فالعدالة تقتضي زيادة مساهمة تلك الدول في جهود التكيف مع تغيرات المناخ».

وأكد الرئيس السيسي ضرورة دعم جهود أفريقيا للتكيف مع التغيرات المناخية باعتبارها الأقل تسببا في تلك التغيرات رغم كونها الأكثر تأثرا، مضيفا «إننا نحتاج إلى رؤية شاملة لدعم الدول الأفريقية في مواجهة التغيرات المناخية».

وتابع الرئيس «إننا نحتاج إلى 800 مليار دولار سنويا حتى عام 2025 لمواجهة تداعيات تغير المناخ».

وقال الرئيس السيسي إن مبادرة حياة كريمة تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية لنحو 60 مليون مواطن وتغطي مجالات كثيرة من بينها الصرف الصحي ومعالجة المياه والاتصالات والطرق وغيرها، لافتا إلى أن مصر تقوم بمعالجة ثلاثية متطورة للاستفادة من كل قطرة مياه، مشيرا إلى أن مصر ستكون الدولة رقم واحد عالميا في معالجة المياه عقب الانتهاء من البرنامج الوطني الضخم للاستفادة من كل قطرة مياه.

وأشار إلى أن نسبة الاستثمارات الخضراء في مصر بلغت نحو 40٪ من إجمالي الاستثمارات العامة.

وأشار إلى أن مصر يمكنها المساهمة في توفير الطاقة النظيفة في العالم سواء الطاقة البديلة أو الهيدروجين الأخضر، لافتا إلى أن مصر أطلقت استراتيجيتها الوطنية لمواجهة تغير المناخ 2050.

وأكد الرئيس السيسي ضرورة التوافق حول رؤية شاملة لدعم الدول الأفريقية لرفع قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، مضيفا أن «قارة أفريقيا هي الأكثر تضررا رغم أنها الأقل مساهمة في الآثار التي يترتب عليها تغير المناخ».

وأكد أهمية تطوير التقنيات التكنولوجية وتعزيز الابتكار للمساهمة في إيجاد عالم خال من الانبعاثات الحرارية، مضيفا «إننا في مصر لدينا برامج ضخمة جدا للطاقة الجديدة والمتجددة حتى نقلل من استخدام المحطات التي تعتمد على الطاقة الأحفورية بكل أنواعها».

وأوضح أن العاصمة الإدارية الجديدة هي جزء من برنامج مصري ضخم في مدن الجيل الرابع الذكية التي تقلل تماما من الانبعاثات، كما هناك أكثر 20 مدينة تشيدهم مصر في هذا الإطار.

الرئيس عبد الفتاح السيسي يرحب بالحضور في منتدى مصر للتعاون الدولى والتمويل الإنمائي

أنباء سورية

اعتراف إسرائيلي رسمي بقصف مطار حلب ودمشق: «جريمة حرب» بموجب القانون الدولي

صورة أقمار اصطناعية وزعتها شركة «امجسات» تظهر الاضرار الجسيمة التي لحقت بمدرج مطار حلب (أ.ف.ب)

وكالات: جددت اسرائيل غاراتها على مطار حلب ليل أمس الأول ما تسبب بخروجه عن الخدمة ومقتل ثلاثة أشخاص على الأقل.

وخلافا لعشرات الضربات التي نفذتها سابقا، اعترفت إسرائيل رسميا، بمسؤوليتها عن ضرب مطار حلب الدولي للمرة الثانية في أقل من أسبوع، بحسب موقع «تلفزيون سوريا». وقال رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست رام بن باراك في مقابلة مع «راديو يديعوت أحرونوت» الرقمي المنطلق حديثا أمس، إن الهجوم الثاني خلال أسبوع على مطار حلب هو لنقل رسالة إلى الرئيس بشار الأسد. وأشار المسؤول الإسرائيلي إلى أن استراتيجية إسرائيل هي إفشال التموضع الإيراني على حدودنا، وإبلاغ الجانب السوري في نفس الوقت بهذه الاستراتيجية، محذرا الأسد من أن «مشاركته في تنفيذ المخطط الإيراني قد تضر به على الأرجح».

ووفق حصيلة نشرها المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس، قتل ثلاثة أشخاص وأصيب خمسة آخرون بجروح جراء الضربات. وأدت الضربات الى تدمير مدرج المطار ومستودعات لميليشيات تابعة لإيران في حي المالكية، بحسب المرصد. وقال المرصد إن «6 صواريخ إسرائيلية استهدفت مطار حلب ومحيطه ومعلومات مؤكدة عن تضرر مدرج المطار». وقال المرصد إن «المخابرات الجوية اعتقلت 5 أشخاص وشنت حملة اعتقالات بحثا عما تصفهم بـ «عملاء» إسرائيل».

من جهتها، قالت وزارة الخارجية السورية في تغريدة عبر حسابها على تويتر: «إن تكرار الاعتداءات الإسرائيلية، ولاسيما الاستهداف الممنهج والمتعمد للأعيان المدنية في سورية، والتي كان آخرها استهداف مطار حلب الدولي، يرتقي إلى جريمة عدوان وجريمة حرب بموجب القانون الدولي».

جون كيري: مصر «أم الدنيا» ومؤتمر شرم الشيخ يستطيع إيجاد حلول لتغير المناخ

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد المبعوث الأميركي الخاص لشؤون المناخ، جون كيري، امس أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العالم إزاء مواجهة تغير المناخ، لافتا إلى أن 20 دولة فقط تساوي 80٪ من كل الانبعاثات، و48 دولة في الصحراء الأفريقية جميعها تساوي 0,5٪ من الانبعاثات، لذا فعلينا أن نبدأ بوضع حل لهذه المشاكل.

وقال كيري، في كلمته خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي بحضور الرئيس السيسي: «لقد حضرتم جميعا لإجراء مناقشات حول مشاكل المناخ، ويشرفني أن أكون قادرا على التحدث معكم، ومشاركتكم ببضع الكلمات، وتقديم التحيات الخاصة، بالرئيس جو بايدن، أملا أن تجلب النوايا الحسنة من الولايات المتحدة الأميركية، لمخاطبة هذا التحدي الذي يقع على عاتقنا، وأن أجلب لكم رسالة سلام.. «السلام عليكم».

وأضاف أنه: «استمع لكل كلمة خلال المنتدى ولا يختلف على أي منها حول المسؤوليات، ولكن يحاول أن يضع هذا التحدي في إطار محدد»، وأشار: «استمعت للأحاديث وحضرت لقاءات منذ عام 1980، وفي أول مؤتمر للمناخ في ريو، والعديد من المؤتمرات الأخرى، وكان لي الشرف أن أقوم بالتفاوض بالنيابة عن الولايات المتحدة في جلاسكو وفي باريس».

وتابع: «أود أن أشارككم جميعا بأن أقول أن تلك المسألة مهمة لنا، وكما قال الرئيس كيندي في وقت سابق، إن كل المشاكل في الكوكب خلقها البشر، وبالتالي يجب حلها من قبل البشر أيضا».

وقال كيري: «لسنا هنا بسبب السياسات ولا الأيديولوجيات ولا حتى بسبب الاهتمامات الاستراتيجية بالرغم من أن هذا متوافر، ولكننا هنا اليوم بسبب العلم والرياضيات والفيزياء وبعض الكيمياء والأحياء، التي تصرخ جميعها في وجوهنا لكي نتقبل المسؤولية حول الطرق التي قررنا أن نحيا بها، واستخدام السيارات والطائرات، وتدفئة المنازل وإنارة المباني».

وأضاف كيري: «هذه هي المشكلة وليست معقدة ولا ينبغي أن يكون الحل معقدا أيضا، وخاصة عندما نلتقي في شرم الشيخ بعد 60 يوما هنا في مصر والتي يطلق عليها «أم الدنيا»، فإن هذا المكان «شرم الشيخ» الذي نستطيع أن نستعيد فيه حواسنا، وتساعدنا في إيجاد حلول لتغير المناخ، فبالنظر إلى مختلف أنحاء العالم، نستطيع أن نرى نهر الراين بألمانيا وكل الأنهار في أوروبا، أصبحت جافة، ولكن هناك 18 دولة في أفريقيا ستتأثر أيضا بشكل كبير جراء التغيرات المناخية».

القضاء الفرنسي يؤيد حبس رفعت الأسد 4 سنوات

باريس ـ رويترز: أيدت أعلى محكمة في فرنسا أمس حكما قضائيا بإدانة رفعت الأسد، عم الرئيس السوري بشار الأسد، بالاستحواذ على ممتلكات فرنسية بملايين اليورو، وباستخدام أموال تم تحويلها من الدولة السورية. وأيد حكم محكمة النقض أمس حكما صدر عام 2020 بالسجن لمدة أربع سنوات على رفعت الأسد، الذي عاد إلى سورية العام الماضي بعد أن أصبح غير قادر على التصرف في ثروته بفرنسا.

وقالت شيربا، وهي مجموعة من محامي حقوق الإنسان مقرها فرنسا والتي كانت شكواها الجنائية هي السبب وراء بدء الإجراءات في 2013، في بيان إن «هذا القرار التاريخي، هو تذكير بأهمية التنفيذ الملموس لآلية إعادة الأصول الناتجة عن الفساد التي اعتمدتها فرنسا مؤخرا».

وقالت مديرة المنظمة، ساندرا كوسارت، في البيان، إن «هذه الملحمة القانونية، التي أدت إلى إدانة تاريخية لأحد أفراد عائلة الأسد، يجب ألا تخفي القضية الأساسية: ضمان إعادة الأصول المسروقة إلى السكان المنهوبين».

وبعد أن أكدت محكمة النقض القرار، فإن الأصول التي احتفظ بها رفعت الأسد في فرنسا، والتي تم الاستيلاء عليها أثناء الإجراء ستصادر نهائيا، وبالتالي، يجب إعادة قرابة 90 مليون يورو إلى الشعب السوري، وفق ما نص عليه القانون الفرنسي الذي أنشأ آلية رائدة لإعادة الأصول الناتجة عن الفساد في فرنسا.

أنباء لبنانية

كشفت عنها «الأنباء» سابقاً.. وقد تشمل حكومة انتقالية برئاسته يصدر مرسومها عون قبل مغادرته

تحركات نيابية وسياسية مضادة لإسقاط مبررات «فوضى» باسيل الدستورية

بيروت ـ عمر حبنجر

لم تكن «الاتهامات» التي وجهها رئيس التيار الحر النائب جبران باسيل الى رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع دون أن يسميهما، جديدة وإنما مكررة وحتى ادعاؤه البراءة من دم هذا الصديق الذي اسمه لبنان، فيما المستهدفون يعدون لوائح اتهامه، بالكهرباء المزمنة الانقطاع والسدود التي تحول بعضها الى بحيرات جافة، وإدارات الدولة التي صارت في ظل عهد الرئيس القوي هبابا يبابا.

لكن أخطر ما في كلام باسيل مساء أمس الأول انكاره الصريح الاعتراف بشرعية حكومة تصريف الأعمال، في مرحلة ما بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، بل ذهب لحد اعتبارها مغتصبة للسلطة، كالحالة التي عرفها لبنان عام 1989، والتي اضطرت الرئيس الراحل الياس الهراوي الى الاستعانة بـ «السوخوي» السورية لإزالتها بإخراج من كان بمنزلة المغتصب للسلطة في القصر الجمهوري.

أما عن سياسة التعطيل، فحدث ولا حرج، سنتان ونصف السنة والجمهورية بلا رئيس، من أجل العماد عون، وسنتان تعطيل اضافيتان من عهد الرئيس عون، وعداد الأشهر والأسابيع قبل تشكيل كل حكومة «كرمى عيون العهد»، كما قال العماد عون ذات يوم.

الفراغ لا يملؤه فراغ، قالها باسيل. وأضاف: والفوضى الدستورية تبرر فوضى دستورية مقابلة.. «واذا كانت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي من وجهة نظر باسيل تعني فوضى دستورية، فما الفوضى الدستورية المقابلة التي لوح بها؟ فلا هو أوضح، ولا أحد من الصحافيين طرح عليه مثل هذا السؤال. وإذا كان الرئيس عون، لن يبقى لحظة واحدة في قصر بعبدا بعد 31 أكتوبر كما سبق ان أعلن، فهل تعني الفوضى الدستورية، أخذ السلطة معه الى منزله في الرابية؟

قناة «ال بي سي» سألت من جهتها، عن موقف حزب الله من سيناريو باسيل الغامض، وما فتئت تنتظر الجواب.

والجواب كانت «الأنباء» سباقة في التحذير، منه بعددها الصادر في 26 أغسطس الماضي، حيث نقلت عن المصادر المتابعة في بيروت، خشيتها من تعيين الرئيس عون لصهره باسيل رئيسا لحكومة انتقالية، تتولى ادارة مرحلة الفراغ الرئاسي اذا حصل.

ولفتت «الأنباء» حينها، الى سابقة تعيين الرئيس أمين الجميل للعماد ميشال عون رئيسا لحكومة عسكرية انتقالية، عشية انتهاء ولايته، وبعد العجز عن انتخاب رئيس جمهورية آخر، وكانت الحكومة مؤلفة من ستة ضباط، ثلاثة مسلمين ومثلهم من المسيحيين، وسرعان ما استقال الوزراء المسلمون، لصالح حكومة الرئيس سليم الحص التي باتت بمنزلة حكومة تصريف أعمال، بينما استمر العماد عون يحكم «المنطقة الشرقية» مع ثلاثة ضباط ـ وزراء مسيحيين، الى ان انتخب الرئيس الراحل الياس الهراوي، وكانت بعدها العملية العسكرية التي نفذتها القوات السورية، بموافقة الرئيس الشرعي، وأخرجت عون وحكومته العسكرية من القصر الجمهوري.

وما يتجاوزه العاملون على الفوضى الدستورية الآن، هو ان تعيين الرئيس الجميل للعماد عون تم قبل أن يصبح دستور الطائف نافذا، أي في وقت كان رئيس الجمهورية يسمي رئيس الوزراء والوزراء، وليس كالحال الآن، حيث النواب يسمون من يكلف بتشكيل الحكومة، وفي حال لجوء الرئيس عون الى هذا الخيار الآن، يعتبر متجاوزا للدستور من حيث عدم صلاحيته للتعيين، وخارقا لدستور الوفاق الوطني والقواعد والأعراف التي تخص رئاسة الجمهورية بالموارنة، ورئاسة السلطة التشريعية بالشيعة ورئاسة الحكومة بالسنة، ومتجاوزا للدستور بتعيين حكومة انتقالية، بداعي ان الحكومة القائمة لم تحصل على ثقة مجلس النواب الجديد، دون أي ضمانة على امكانية حصول الحكومة المحتملة على ثقة هذا المجلس.

وفي تقدير المصادر ان سيناريو وصول العماد عون الى بعبدا عام 1989، كرئيس حكومة عسكرية انتقالية وارد في تفكير وأداء النائب باسيل من الأساس، في حال لم ينجح في الوصول السلس الى رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية عمه، بدليل رفضه تسمية ميقاتي لرئاسة الحكومة، ثم محاولاته أن يفرض عليه الاحتفاظ بحصته الوزارية في الحكومة الميقاتية، وتعطيل التشكيلة الحكومية التي قدمها ميقاتي للرئيس عون، وتكبيله بالشروط والفروض لمنع التشكيل وتاليا التعويم، تارة بالاعتراض على بعض الأسماء وأخرى بطرح التوسعة الوزارية، كي يضمن لفريقه الثلث المعطل داخل حكومة ادارة الشغور الرئاسي.

وفي معلومات المصادر ان مرسوم تعيين حكومة انتقالية برئاسة باسيل، مطروح توقيعه عشية مغادرة الرئيس عون القصر الجمهوري منتصف ليل 31 أكتوبر، وسيزكي باسيل لهذه المهمة بداعي انه رئيس أكبر كتلة نيابية، بحسب ما قاله هو في مؤتمره الصحافي.

ولكن هل سيسمح الفريق الآخر بقيام الفوضى الدستورية من جانبه، كي يبرر فوضى باسيل المدمرة لأكبر مداميك العيش المشترك بين اللبنانيين؟ التقدير ان زيارة وليد جنبلاط الى الرئيس ميقاتي في منزله مساء الاثنين، لم تكن لمجرد الاشتياق. وزيارة ميقاتي للرئيس بري الثلاثاء، لم تكن كذلك، وتناول تيمور جنبلاط الغداء مع طوني سليمان فرنجية لا لرغبة في المالحة وحسب، ولا الرئيس بري ممن يؤخذون غيلة في العادة، ومن هنا كان حديثه عن جلسة تشريعية لمجلس النواب قبل دعوته لانتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي صيرورته هيئة انتخابية، وفي الجلسة المخصصة لإقرار الموازنة العامة والقوانين الاصلاحية، ممكن ان تحدث مفاجآت، مانعة للفوضى الدستورية من أي جهة أتت.

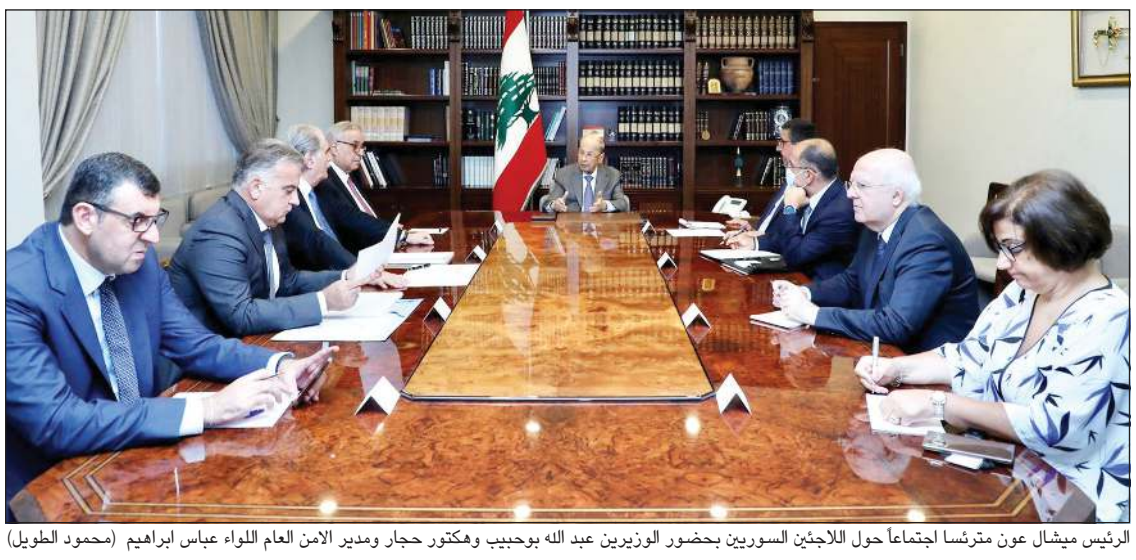
الرئيس ميشال عون مترئسا اجتماعاً حول اللاجئين السوريين بحضور الوزيرين عبد الله بوحبيب وهكتور حجار ومدير الامن العام اللواء عباس ابراهيم (محمود الطويل)

تعيين قاضٍ «رديف» يثير موجة انتقادات والبيطار يدرس خيارات استئناف تحقيق «المرفأ»

وقفة احتجاجية لأهالي ضحايا انفجار المرفأ أمام وزارة العدل رفضا لتخريب التحقيق (محمود الطويل)

بيروت ـ أحمد عز الدين ـ يوسف دياب

قوبل قرار مجلس القضاء الاعلى بتعيين رديف للقاضي طارق بيطار المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت، بانتقادات سياسية وقانونية كبيرة ووصف بأنه يخفي خلفه صفقات سياسية وقضائية، وبأنه التفاف على التحقيقات في ملف تفجير المرفأ ومحاولة لتطييرها ودفن العدالة، لأن القضاء لا يمكن تجزئته، فيما اعتصم اهالي ضحايا انفجار المرفأ امام وزارة العدل ضد القرار وللمطالبة بتحقيق العدالة.

واذا كان مجلس القضاء الاعلى تذرع بأنه عين قاضيا بديلا بهدف البت بإطلاق سراح الموقوفين منذ اكثر من سنتين، فإن هذا المجلس رفض في نفس الوقت الاقتراح الرامي الى تعديل مرسوم التشكيلات القضائية الجزئية والذي تسبب بتعطيل التحقيق، حيث يرفض وزير المال توقيعه لخلل طائفي في توزيعه، ولو وافق المجلس على اقتراح التعديل لحسم الامر وتحركت التحقيقات مجددا، وبالتالي فإن ربط الخطوتين يشير الى ان هناك نية مبيتة لطي الملف ضمن اطار صفقة سياسية يقودها التيار الوطني الحر لارضاء حلفائه كما اشار كثيرون.

تكتل «نواب التغيير» اصدر بيانا عنيفا حذر فيه وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال هنري خوري (المحسوب على رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل)، واتهمه بالاشتراك مع مجلس القضاء الاعلى، بارتكاب عملية استهداف للعدالة بـ«فبركة» اخراج غير قانوني يتسم بمخالفات فادحة بتعيين محقق عدلي بصلاحيات استثنائية مبتكرة كضربة قاضية للمحقق العدلي بيطار.

وختم التكتل بيانه بالقول: اليوم دفنتهم العدالة وغدا بالتأكيد سنتصدى بكل الوسائل.

وترى مصادر قضائية، أن قرار مجلس القضاء عزز تنامي اجواء الانقسام وبأن المحقق العدلي الاصيل لن يعترف بقرار مجلس القضاء، ولن يسلم اي ورقة من ملفه للقاضي الجديد.

وكشف مصدر قضائي مطلع على اجواء البيطار أنه بدأ يدرس الخيارات القانونية التي تمكنه من استئناف التحقيق متجاوزا الدعاوى المقدمة والتي أدت الى كف يده منذ أشهر طويلة، بسبب دعاوى الرد المقدمة ضده من قبل سياسيين مدعى عليهم بالملف..

وقال لـ«الأنباء»: لا شيء يلزم المحقق الأصيل أو يجبره على تسليم الملف لشخص آخر، وكل الخيارات مفتوحة. في المقابل قالت مصادر مقربة من مجلس القضاء ان احتمال حصول ازمة داخل السلطة القضائية موجود، وأكدت لـ«الأنباء» ان تعيين محقق اضافي هو اجراء مؤقت ليس موجها ضد البيطار بأي حال من الاحوال، وان القاضي الذي سيعين لن يجري اي تحقيق بالملف بل سيتقيد بمهمة البت بإخلاء سبيل الموقوفين وبعض الأمور الإنسانية الى حين زوال الأسباب التي جمدت عمل البيطار اي ما بعد البت بالادعاء المقدم ضده.